

الحاجيات المتزايدة على استهلاك الطاقة، والذي يرمي إلى تأمين تزويد البلاد بمختلف أشكال الطاقة المقبولة من الناحية الاجتماعية والبيئية، وضمان الوصول إليها وتعميمها بأسعار معقولة، والتحكم في الطب والحفاظ على البيئة. وحدد المغرب هدف الوصول إلى 42 في المائة من الطاقة الكهربائية من أصل متجدد في أفق 2020.

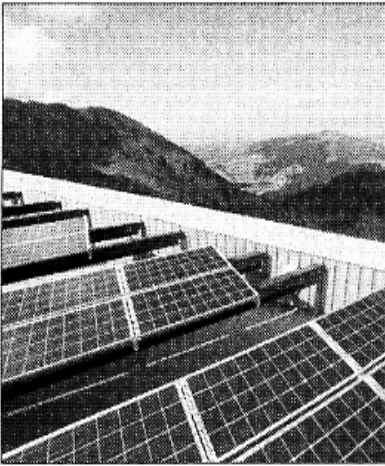
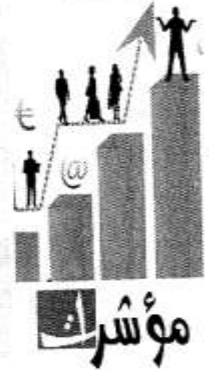
وسيشغل مشروع محطة الطاقة الريحية بتازة، الواقع على بعد 12 كلم شمال غرب المدينة، مساحة قدرها 800 هكتار، وسيجري إنجازه على مدى يبلغ طوله 24 كيلومترا من التلال، وهو الأول من نوعه الذي سيجري تطويره في إطار برنامج الطاقة الريحية المتدرج، وسيتم من تقليص 300 ألف طن من انبعاثات الغازات الكربونية كل سنة.

ويعد المشروع المغربي للطاقة الشمسية، الذي يراهن على التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على

«المغربية» - ذكر المكتب الوطني للكهرباء، أخيرا، أنه جرى انتقاء سبعة ملفات من بين 27 ترشيحا قبل الاختيار النهائي لإنجاز محطة الطاقة الريحية بتازة، بطاقة 150 ميغاوات، ضمن عملية الإنتاج الخاص للكهرباء. وقدم المستشارون التقنيون والقانونيون والمليون للمكتب، خلال لقاء طلب عروض مسبق مع الشركات والمجموعات، التي جرى لنتقاؤها قبل الاختيار النهائي، مختلف الجوانب والنواحيات حول هذا المشروع للرد على طلبات هذه الشركات والمساهمين الآخرين من بينهم الممولون والبنوك الوطنية والدولية وشركاء المكتب في برنامج الطاقة الريحية المتدرج، وشركة الاستثمار الطاقوي وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويندرج هذا المشروع في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في قطاع الطاقة منذ مارس 2009، لتلبية

انتقاء سبعة ملفات من بين 27 ترشيحا قبل الاختيار النهائي لإنجاز محطة الطاقة الريحية بتازة



المغرب يهدف إلى الوصول إلى 42 في المائة من الطاقة الكهربائية من أصل متجدد في أفق 2020

الطلب الوطني على الكهرباء في أفق سنة 2020. وسيكون بالإمكان بلوغ هذه الأهداف الطموحة بفضل المقومات، التي يتوفر عليها المغرب في هذا الميدان، والتي تشمل مؤهلات الملكة الضخمة من الطاقة الشمسية، من خلال إشعاعها، الذي يفوق خمسة كيلووات/ساعة في المتر المربع يوميا، على مدى 3000 ساعة سنويا.

وتتمثل هذه المقومات، أيضا، في توفر المغرب على موقع جغرافي استراتيجي في صلب ملتقى طرق طاقة عالمية، تؤهله لأن يكون مركزا رئيسيا في المبادلات الكهربائية المتنامية بين بلدان البحر الأبيض المتوسط، فضلا عن انخراطه في مشاريع ذات بعد إقليمي، من قبيل المخطط المتوسطي الشمسي، ومشروع (ديزيرتيك)، التي تشجع على تقوية التفاعل بين مشاريع إنتاج الطاقة الشمسية في الفضاء الأورو المتوسطي.

البيئة، ومواجهة التحولات المناخية، ورشا ضخما بامتياز. وسيتمكن هذا المشروع المغربي من طاقة نظيفة، تمكنه من تقليص استيراد حاجياته من الطاقة، بتوفير مليون طن من المحروقات الأحفورية سنويا، ما سيؤدي إلى تجنب انبعاث ما يناهز ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف طن من غاز ثاني أكسيد الكربون.

والمشروع المغربي للطاقة الشمسية، الذي يتطلب إنجازه تعبئة استثمارات مالية بقيمة تسعة ملايين دولار، يسعى إلى إنشاء قدرة إنتاجية للكهرباء، انطلاقا من الطاقة الشمسية، قدرتها 2000 ميغاوات في أفق 2020، أي ما يعادل 38 في المائة من القدرة الكهربائية المنشأة إلى حدود سنة 2008، و14 في المائة في أفق 2020.

كما أنه سيتمكن من الرفع من حجم إنتاج الطاقة الكهربائية من أصل شمسي، لتصل إلى 10 في المائة من